الرؤية الإسلامية ... للتكافل الاجتماعي

إن التكافل الاجتماعي في الرؤية الإسلامية ليس مجرد تفضل من الأغنياء على الفقراء، ولا هو مجرد إحسان يدخل في أبواب المباحث، وإنما هو نظام للحقوق الاجتماعية يرقى إلى درجة الفرائض الإلهية والواجبات الشرعية والتكاليف الدينية التي قررها الإسلام عامة لعامة الناس في الثروات والأموال. ولقد أسس الإسلام هذا التكافل والتضامن الاجتماعي على فلسفته المتميزة الفريدة في الثروات والأموال، وهى فلسفة تميزت عن كل الفلسفات الوضعية في الأموال، سواء منها الليبرالية الرأسمالية أو الشمولية الشيوعية.

ولقد قامت هذه الفلسفة الإسلامية في الأموال، ومن ثم في التكافل الاجتماعي على عدة مبادئ، منها على سبيل المثال والتدليل لا الحصر:

أولاً: أن المالك الحقيقي للأموال والثروات هو الله سبحانه وتعالى، فهو الذي خلقها وأنعم بها وأودعها الطبيعة وسخرها للكافة.

ثانيًا: أن الناس - مطلق الناس وليس الفرد أو الطبقة - مستخلفون في هذه الأموال والثروات، ولهم فيها ملكية مجازية واجتماعية، فهم

فيها نواب ووكلاء يحوزون ويستثمرون ويتمتعون في حدود بنود عقد وعهد الاستخلاف الذي هو الشريعة الإسلامية، فالله قد وضع الأرض جميعها لجميع الأنام وطلب من الناس أن ينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه شريطة أن يكون الكسب من الحلال والإنفاق في الحلال، وبحيث لا يتجاوز الإنفاق حدود الوسطية والاعتدال مع النهي عن الاستئثار والاحتكار.

ثالثًا: أن تفاوت الناس في حيازة الثروات والأموال أمر طبيعي؛ وذلك بسبب تفاوت الناس في الكفاءات والمهارات والاحتياجات.

رابعًا: أن هذا التفاوت في حيازة الأموال والثروات يجب أن تحكمه الوسطية الإسلامية التي هي من أخص خصائص الأمة الإسلامية؛ وذلك حتى لا تسود في المجتمع الفوارق الاجتماعية الفاحشة والمتوحشة، ولا يقع الناس فريسة لأوهام المساواة الكمية بين الناس.

خامسًا: أن الصورة المثلى للتكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة وطبقاتها إنما هي صورة الجسد الواحد الذي تتفاوت طاقات أعضائه واحتياجاته، لكنها جميعا متكافلة مترابطة إذا اشتكى عضو، صغيرًا كان أو كبيرًا، تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

تلك هي فلسفة الإسلام في الثروات والأموال القائمة على نظرية الاستخلاف المتميزة عن الفلسفة الفردية الرأسمالية التي تطلق العنان لغرائز التملك والاحتكار، وعن الفلسفة الشيوعية التي تقهر فكرة الحيازة والتملك لدى الإنسان.

إن التكافل الاجتماعي لا يتوقف فقط على الجانب المادي، بل تمتد مظلته لتشمل التكافل الروحي والنفسي والمعنوي، والتكافل المعنوي يأتي في صور كثيرة مثل: المشورة والنصيحة والود والمشاركة في الأفراح والمواساة في الأحزان.. وغيرها من أشكال العطاء.. لأن هذا العطاء لا يقل أبدًا عن العطاء المادي، لأنه يوجه غالبًا إلى تنمية الإنسان وليس لإيجاد حالة من الاتكالية بسبب قصر العطاء على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، التي تعتبر بمثابة مخدر للآلام، ولا تبحث عن الأسباب الفعلية للمشكلة ومعالجتها..

من هنا فإننا نحث على ضرورة أن يكون لكل فرد دور إيجابي ومؤثر في المجتمع، وعليه مسؤولية كبيرة في حل مشكلات مجتمعه المزمنة كالفقر والبطالة وغيرها من المشاكل التي تحتاج إلى الكشف عليها من جذورها والتكافل من أجل القضاء عليها أو الحد منها على أسوأ تقدير.

ومن أهم الأسس النفسية التي يؤصلها الإسلام من خلال التكافل إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة كقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، وربط الإيمان الحقيقي باستشعار حقوق الأخ، فلا يؤمن الإنسان المسلم ولا ينجو بإيمانه من عذاب يوم الآخرة إلا إذا أحب لأخيه ما أحب لنفسه، ويعيش معه في مجتمع تكاملي تكافلي كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا.. مجتمع تشيع فيه المحبة والعدل وحفظ الحقوق باعتبارها من قيم الدين الأساسية.

والتكافل الاجتماعي بمعناه العام سواء كان زكاة أو هبات أو أوقافًا أو غير ذلك من وسائل البر، كلها مأمور بها شرعًا، حيث يوضح ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب الآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه).

ولإعلاء ثقافة التكافل الاجتماعي ظهرت العديد من المؤسسات الرسمية والمدنية في المجتمعات العربية، يناط بها العمل في هذا المجال، وقد لاحظ العديد من الباحثين والمتتبعين لهذه المؤسسات أنها تشوبها العديد من الشوائب، منها إنفاق بعض أموالها في غير أوجه الإنفاق الصحيحة، وانعدام الثقة بين المواطن وهذه المؤسسات، مما يتطلب وقفة جادة من الحكومات العربية ومن أهل الخير؛

لإعادة تنشيط وتصحيح وضع هذه المؤسسات، وأن نعمل على تحاشي تسخير العمل الخيري لهذه المؤسسات للدعاية السياسية للنظم أو لتلميع صورة رجال الأعمال ممن قد يكونون قد ساهموا في بعض الأعمال الخيرية؛ لينالوا الثقة من الحكومات، وتعود عليهم هذه الدعايات بمكاسب سياسية ومالية..

ولعله من المفيد تبني مقترح ناديت به في أكثر من مناسبة أن تكون هناك نسبة من العوائد الضخمة للشركات الكبيرة العامة والخاصة تخصص للزكاة أو الصدقات أو برامج التكافل الاجتماعي مثل الاقتراح بتخصيص نسبة -حتى وإن كانت واحدًا في الألف- من عوائد النفط في الدول العربية والإسلامية النفطية لبرامج التكافل الاجتماعي، تمنح لمؤسسات مؤسسة تأسيسًا راقيا للصرف من هذه الأموال على مشاريع تخدم الفقراء والمساكين في المجتمع.

وأخيرًا أقول: إن صلاح أمور الدين في الإسلام مبني على صلاح أمور الدنيا، وإشباع الضرورات هو من أعظم مقاصد الشريعة الإسلامية. فإذا اختلت روابط التكافل الاجتماعي غاب معنى الأمة والجماعة، وتعذرت إقامة كامل الإسلام في الواقع الاجتماعي، وبرئت ذمة الله تعالى ورسوله من هؤلاء الذين أحلوا الظلم مكان العدل في ديار المسلمين، ولقد كانت مؤاخاة رسول الله بين المهاجرين والأنصار في

الحق والمعاش في الدين والدنيا أول قانون صدر في الدولة الإسلامية الأولى؛ وذلك تعبيرًا عن هذا التكافل الاجتماعي، وهو فرض مهم على الدولة والأمة والطبقات والجماعات والأفراد..

فهل من مجيب؟

سؤال تحمل إجابته تيارات الثورة العربية الإسلامية الآتية لا محالة وإن طال الزمن.

رؤية حول المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية

إن موضوع التنمية الاقتصادية للدول النامية أصبح يشغل بال الكثيرين من الاقتصاديين، في محاولة لوضع الحلول المناسبة لتلك الدول حتى يمكن أن تتخطى أزمتها الاقتصادية، وتلحق بركب الحضارة والتقدم الذي تعيشه الدول المتقدمة في وقتنا الحالي..

وإن كثيرًا من دول العالم اليوم ينطبق عليها وصف الدول النامية حيث مئات الملايين من البشر مازالوا على هامش الحياة؛ يعيشون دون حد الكفاف، يظلهم الفقر والظلم الاجتماعي وتهددهم المجاعات. وللأسف فإن عددًا كبيرًا من هؤلاء البشر ينطوي تحت لفظ العالم الإسلامي والمسلمين..

فهل يا ترى كان في الإسلام والدعوة إليه سبب في مثل هذا الفقر والتخلف، كما يشاء أن يصور ذلك بعض الكتَّاب في الدول المتقدمة، ونحن نعلم أنها في الأصل دول استعمارية، أو كما يشاء أن يصور ذلك أيضًا المغرضون والمشككون من أعداء الإسلام؟

بالطبع لا، لقد قدمت العديد من الدراسات التي احتوت على براهين قاطعة على مدى تفوُّق الأصول الاقتصادية التي جاء بها الإسلام منذ

أكثر من ١٤٠٠ عام للارتقاء بالبشر ماديًا وروحيًا؛ عما جاءت به النظم الاقتصادية الوضعية؛ حتى يكون هذا الإنسان خليفة الله في الأرض بحق كما جاء في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة:٣٠]، والتاريخ يدلل على ذلك، فكثير من الدول الإسلامية أخذت بنظم ومذاهب الاقتصاديات المعاصرة رأسمالية كانت أم اشتراكية يحدوها الأمل في أن تحقق لشعوبها الرفاهية الاقتصادية والتقدم المنشود، إلا أنها مازالت تعاني من أغلال التخلف الاقتصادي والفقر المتزايد وتفاقم المشاكل الاقتصادية..

هل فكرت هذه الدول في البحث عن الحلول لمشاكلها الاقتصادية من خلال ديننا الحنيف وشريعتنا السمحة التي رسم بها الله سبحانه وتعالى طريق العزة والكرامة للإنسان المسلم، الذي دانت له الأرض في سنوات قليلة عندما عمل بما رسمه الله له، وتخلق بدستوره العظيم، وهو القرآن الكريم؟ فلماذا إذن لا نعود إلى ذلك الطريق، وهذا الدستور؛ كي نبني مستقبلنا من جديد ونتغلب على مشاكلنا بقوة الإيمان وبخلق القرآن الكريم عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي).

وقد يظن البعض أن مشاكل التنمية الاقتصادية قد غابت عن فكرنا الإسلامي، وهذا من الأخطاء التي نجح بعض المشككين في الترويج لها، والحقيقة أن فقهاء الإسلام القدامى قد سبقوا كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية الاقتصادية.. وإن لم يشع هذا اللفظ في كتاباتهم، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئًا، حيث شاع في كتاباتهم لفظ التعمير والعمارة والتمكين...إلخ، ومن أمثال هؤلاء ابن خلدون في «الحضارة وكيفية تحقيقها» والإمام محمد بن الحسن الشيباني في «الرزق المستطاب» وأحمد الدجلي في: «الفلاكة والمفلكون» أي الفقر والفقراء، وغيرهم من العلماء الإسلاميين الذين تناولوا مسائل التنمية والتطوير والتعمير من المنظور الإسلامي الصحيح من كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ مفكرونا القدماء بالصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية، ورأوها تنمية شاملة ومتوازنة، غايتها الإنسان نفسه؛ ليكون بحق خليفة الله في أرضه، وأقول: تنمية شاملة؛ لأنها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية من: مأكل، وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وحق العمل، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية...إلخ، بحيث لا تقتصر على إشباع بعض الضروريات أو الحاجات دون الأخرى.

ومن هذا المنطلق فإن الإسلام لا يقبل «تنمية رأسمالية»، تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش. كما لا يقبل «تنمية اشتراكيه» تضمن لقمة العيش وتقتل حرية التعبير، إنها تنمية في شمولها لا تستهدف رقي الإنسان ماديًا فحسب، ولكن أيضًا روحًيا، فهي لا تعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، ولا تفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط -مادي أو دنيوي- يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل روحي وأخروي؛ طالما كان مشروعًا ويتجه إلى الله سبحانه وتعالى.

وعلينا أن نعلم أن الروحانية في الإسلام ليست كما يتصور البعض أنها مسألة ميتافيزيقية أو غيبية، وإنما هي العمل الصالح؛ إيمانًا بالله، ومراعاةً له تعالى، وخشيته بالخوف من عقابه وابتغاء مرضاته، فإن الله تعالى لم يخلق الجن والإنس إلا ليعبدوه، أي ليعلموا عملاً صالحًا.

والإيمان في الإسلام ليس إيمانًا مجردًا، ولكنه إيمان محدد بارتباطه بالعمل الصالح المفيد للمجتمع، وهو جوهر وأساس التنمية السليمة.

كما يمكن تعريف التنمية في الإسلام بأنها: تطور حضاري شامل من خلال تفاعل سوي بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، مما يؤدى إلى رفع مستوى حد الكفاية لأفراد المجتمع بشكل تراكمي مستمر.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد للتنمية الاقتصادية في الإسلام هدفين:

الهدف الأول: هدف اقتصادي مرحلي، يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للجماعة والفرد.

الهدف الثاني: هدف إنساني، وهو الهدف النهائي، ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة ممثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة لله عز وجل.

ودور المسلم في نطاق العقيدة الإسلامية أن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي، وهذه فريضة دينية يحاسب عليها في الدنيا والآخرة. ولا يُخاف من أن العقيدة الإسلامية تفرض على المجتمع الإسلامي القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن ما تمليه من مبادئ إنما لصالح الإسلام والمسلمين. ولا يمكن تحقيق هذه النظرة إلا بدراسة المبادئ والتعاليم التي أتى بها القرآن الكريم وفسرتها السنة الشريفة على ضوء الواقع الاقتصادي المعاصر؛ إذ يمكن من خلال هذه الدراسات بيان مدى مرونة القيم الإسلامية وقدرتها على التلاؤم مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ومسايرتها في الزمان والمكان.

لقد كان التوجه الإسلامي جديًا ومتمشيًا في أصوله مع ضرورات التنمية الاقتصادية عندما كفل للمسلم الاستقرار النفسي المشروط،

ووضعه أمام مسؤولياته، وربطه بها عندما أمره بالبذل والعطاء دون رقيب أو حسيب إلا الله، وجعل الجزاء على قدر ما يبذل وما يعطى، وفى هذا المعنى القيِّم ترد الآية القرآنية الكريمة : (وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى . ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى) [النجم: ٣٩-٤١].

إنني لا أدعي التخصص في المجال، ولكنها محاولة مني لتقديم رأي في موضوع أرى أن الدعوة إليه مهمة، وأنا على علم بأن هناك من الكتابات المتعددة ذات العمق العلمي المتميز التي تنظر للموضوع بزوايا مختلفة من حيث: النوعية، والمذهبية، ولكن هذا لا يعنيني؛ ولكنني أريد أن أوضح أنه آن الأوان للبدء في بعث شكل من أشكال الحوار والجدل حول عودة المنظور الإسلامي في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وأوجه دعوة صادقة إلى كل المسلمين المهتمين والمتخصصين في مجال الاقتصاد للرجوع إلى تراثنا الحضاري، لعله يشبع الجوع الروحي الذي بات يضني النفوس الغربية، والذي أدى بها إلى الانحرافات بالرغم من تقدمها المادي العظيم.

ويزكي هذا الرجوع نوعان من الظروف الموضوعية الراهنة:

الأول: التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يجهد أمتنا في محاولة جادة لقهره والتغلب عليه حيث وضعت الشريعة الإسلامية الأسس

الكفيلة بمحاربته والقضاء عليه منذ البداية، وقبل أن تُفرض المشكلة نفسها كانت قد حثت على الكسب واعتبرت المال زينة الحياة الدنيا وقوام المجتمع، وأنه نعم العون على تقوى الله، فيقول الله تعالى: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الكهف: ٤٦] ، ولم يستعذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من شيء بقدر ما استعاذ من الفقر فيقول عليه الصلاة والسلام: (اللهم أعوذ إني بك من الكفر والفقر.. فلما سأله أحدهم: أيعدلان؟ قال: نعم).

الثاني: التحديات المذهبية التي أفرزتها حضارات جديدة تعتمد المادة أسلوبًا وهدفًا، مما يجعل بحثنا في الأسس الذهنية للاقتصاد الإسلامي يتجه إلى زاوية خاصة ترتبط بمصير أمتنا، وهي زاوية الاقتصاد، وما يرتبط بها من تنمية اقتصادية؛ إذ من خلالها يعاد النظر فيما استجد من وقائع وما استحدث من أساليب على ضوء ما قدمه الإسلام من قيم وما اختطه من تعاليم.

وإذا استعرضنا ما سبق من نظريات للنمو في الفكر الاقتصادي المعاصر وما حدث من تقدم وبناء حضارة إسلامية في القرون الأولى للإسلام، وهل هناك تشابه بينهما؟ سنجد أن المجتمعات الإسلامية منذ العصر الإسلامي لم تكن لديها نظريات خاصة في التنمية أو خلافه،

بل عاشت تفاعلات مجتمعها الحقيقية في ظل تعاليم الإسلام التي أبقت على كرائم الصفات العربية قبل الإسلام وأزالت مساوئها.

فمن المعلوم أن هذه المجتمعات عاشت في البداية عصر التجارة، وعندما اتسعت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ترك الأراضي المفتوحة في يد أهلها باعتبارهم أكثر خبرة من المسلمين في شؤون الزراعة، وتفرغ المسلمون لنشر لواء الإسلام، ولم يكن هذا يعني أن المسلمين أغفلوا عيونهم عما يدور حولهم، بل تعلموا كل فنون الحياة من أهل البلاد المفتوحة والتي كانت تنافس في ذلك العصر أكبر الحضارات: حضارة الفرس والروم، وقد كان قوام التنمية الاقتصادية الإسلامية الإنسان المسلم الذي تربى بالتربية الإسلامية الصحيحة وعمل على استغلال كل ما هو متاح من الموارد وفقا للمنهج الإسلامي في العمل حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه).

ويبقى الهدف الأسمى للإنتاج والتعمير -التنمية- مرضاة لله سبحانه وتعالى وابتغاء وجهه، وليس غايته المردود المادي فقط.

وعلى هذا المنوال فإن الباحث في الاقتصاد الإسلامي سيكتشف أن عملية التنمية الاقتصادية تسير في أطار إسلامي للعمل التنفيذي التنموي مع السماح بالاجتهاد فيما يحقق المصلحة، ويرفع الحرج

عن الناس في ظل الأصول الإسلامية وضوابطها، مع المراعاة الدقيقة لمحرماتها المنهي عنها.

بمعنى آخر: عندما تستهدف التنمية الاقتصادية الإسلامية مواجهة مشكلة الفقر -على سبيل المثال- فهي تبحث عن أسبابها، وهل ذلك ناتج عن سوء توزيع للثروة من الناحية الفعلية؟ وهل أصحاب الثروة ملتزمون بحق الله للفقراء في ثروتهم: الزكاة؟

إن مراعاة إعادة توزيع الثروة لا يقام في الاقتصاد الإسلامي بمصادرة ملكية الأفراد الأثرياء، بل بأداء الملكية لوظيفتها الاجتماعية من أجل تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، ومبدأ تكافؤ الفرص.

وإذا كانت المشكلة هي قلة الإنتاج، فإن الباحث الاقتصادي الإسلامي يبدأ في البحث عن الأسلوب الأمثل الذي يزيد به الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة للمجتمع.

ونحن في المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية لا نرفض المنظور الرأسمالي أو المنظور الاشتراكي رفضًا مطلقًا، بل نتعامل معهما من خلال منظورنا الإسلامي، فما فيهما يتماشى مع تعاليم القرآن والسنة نقتبسه، وخلاف ذلك نبتعد عنه، وكل ذلك يتم من خلال الإيمان بأن حلول مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن لها أن تصاغ بنظريات مستوردة من الخارج بعيدة عن واقع المجتمع

العربي الإسلامي وأنماطه وثوابته؛ لأن التخلف ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية لابد أن نجد علاجها من خلال واقع البلد المتخلف المستهدف؛ للنهوض به.

ومن هنا تبرز الأصالة الفكرية شرطًا ضروريًّا ولازمًا لانطلاق عملية التنمية، وهنا تفرض النظرة الإسلامية سلطانها على اعتبار أن الإسلام تراث فاعل تمتد رؤاه الفلسفية إلى أعماق الواقع الاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية بأبعادها الإسلامية فرض مقدس افترضها الإسلام على الجماعة الإسلامية وعلى الفرد المسلم والدولة المسلمة.

وبناء على ما سبق فإن الدعوة الصادقة نحو تحديد المشاكل الاقتصادية التي تواجهنا ودراستها وفقًا للمنظور الاقتصادي الإسلامي؛ فرضٌ يجب أن يأمر به الحاكم ويطيعه المحكومون، كما أن العمل على تنشيط الإدارات المشرفة على جباية الزكاة، والبدء في تنفيذ جباية الزكاة من موازنات الشركات المساهمة والعامة، ووضع السبل الآمنة لكيفية توزيعها؛ تعتبر من الخطوات المهمة في المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية. ولا ننسى في البدء مراقبة البنوك الإسلامية وتوجيهها إلى الأسلوب الصحيح الذي يبعدها عن الوقوع في الأخطاء؛

لأن منها من له الاسم الإسلامي فقط، ولكن عمله التنفيذي يشوبه كثير من التساؤلات.

إن الإنسان هو الركيزة والمحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، وهو بالتالي المسؤول عن مستوى الأداء الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان هذا الأداء متميزًا أو كان أداء غير مقبول. والإنسان الذي يعانى من القهر والظلم والاستغلال لا يقدر على تنفيذ عمله أو أداء دوره في دولاب الإنتاج بصورة مميزة وناجحة، ومن هنا نرى أنه ما لم يرفع الظلم عن هذا الإنسان مهما كانت طبيعة موارده المادية من حيث: الوفرة والتنوع فلا يمكن له أن يحقق دوره بصورة كاملة وشاملة، ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة، سواء كانت هذه القوة هي اليد الخفية للحافز المادي أو اليد المرئية الباطشة للدولة.

وعليه يأتي الإسلام كدين ونظام حياة يستهدف إخراج البشرية مرة أخرى -كما أخرجها من قبل من ظلمات الجاهلية التي كانت تعيشها- فيقوم بقواعده الأساسية الإنسانية العامة المتكاملة من الناحية العقائدية والاجتماعية والتعبدية والتعاملية، ليقدم تطهيرًا حقيقيًّا للحياة البشرية؛ بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور الكامنة في المجتمع، وبالتصحيح الدائم لانحرافات الإنسان من

خلال أسس التربية، والضوابط المنظمة لحركة الحياة. ويتم ذلك على أساس تحرير فعلي وحقيقي للإنسان من كل شيء قد يعيق تحقيق غايته، التي تواجد من أجل تحقيقها في هذا الكون، في ظل كرامة ينعم بها تليق به كإنسان كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ) [الروم: ٣٠].

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) [الإسراء: ٧٠].

ومن هنا جاء المنظور الإسلامي للتنمية ليعيد بالشرع الأشياءَ إلى طبيعتها في المجتمع الإنساني، وليعيد توجيه عملية التنمية إلى عمادها وركيزتها: الإنسان.

فالإنسان هو أهم وأسمى ما في الوجود، ومن ثم فهو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية تصديقاً لقوله تعالى: (اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) [هود: ٦١].

وفي الوقت الذي يكون فيه الإنسان هو وسيلة تحقيق أي برنامج للتنمية في المجتمع، فهو أيضًا غاية التنمية الاقتصادية؛ ليضمن استمرارية النوع الإنساني واستمرارية إعمار الأرض وعبادة الخالق.

وهنا نقف أمام سؤال يبرز بصورة واضحة: أي إنسان يقصده المنظور الإسلامي؟

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي في بحثه: «الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية» المقدم للبنك الإسلامي للتنمية، يقدم لنا محاولة جادة لإجابة شاملة نوجزها فيما يلي: الإنسان المقصود وفقاً لهذا المنهج هو الإنسان العادي، إنسان راضٍ بالواقع كما خلقه الله بفطرته؛ قوةً وضعفاً، وليس المقصود به الإنسان الذي يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات الاقتصاد، أي الرجل الاقتصادي، أو من مخلوقات المادة، أي الرجل الترس الاجتماعي. فهو الإنسان الذي تربى على أخلاقيات الإسلام، وسلوكيات الاقتصاد الإسلامي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، أو قل إن شئت: الإنسان الأخلاقي، أو السوي أو الصالح. فإن هذا الإنسان الذي نستهدفه هو الإنسان المحرر حقيقة من الاستعباد، والاستقلال من الظلم بشتى صوره، فهو الإنسان الذي يحترم ذاته، المكرم بآدميته، وينعم عملا لا قولا بحريته، ويصون تحقيق العدل داخل مجتمعه. ولن يتمكن الإنسان من القيام بدوره الحقيقي في التنمية ما لم يحقق ذلك، وإلا فإن التخلف سيبقى قائمًا وتظل المعيشة الضنك جاثمة على عقول البشر.

من هنا كان تركيز الإسلام على تربية الإنسان وحرصه على استمرار عملية التربية وتكثيفها تدريجيًا في حياة الإنسان. فلم تترك عملية التربية -وفقًا لهذا المنهج- جانبًا من حياة الإنسان إلا واهتمت به، ابتداءً من آداب الاستيقاظ من النوم، مرورًا بالعادات اليومية من: مأكل، وملبس، والتزام بالوقت، وحسن تحدث، ومناقشة أصول التحية والوداع، وأساليب العمل والترويح، والسفر والقدوم... إلى آخر كل ما يستغرق الحياة اليومية للإنسان، وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية والسلوكيات النبيلة في الإنسان من الشرف والنزاهة والإخلاص والإتقان في العمل. وشعور الإنسان بأهمية عمله بالصورة الحقيقية والمبدعة والمتقنة، مما يجعل هذا الإنسان المسلم قدوة في المهارة والمسلك، ويزيدها قوة ويكملها تعليم وتدريب الإنسان بأحدث العلوم الوضعية الخاصة بكافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا يلتقي النسيجان في تكوين إنسان مفيد للكون وللإنسانية، إنسان مؤسس تأسيسًا تربويًا قيمًا افتقدنا نحن في هذا الزمن دور الأسرة في تكوينه، وكذلك دور مؤسسات المجتمع الأخرى ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية التربوية للأطفال والشباب التي صارت ضعيفة، بل منعدمة في بعض الأحيان.

وحالنا اليوم في تدنٍ كبير جدًا سواء من ناحية التأسيس التربوي للإنسان، أو التأسيس التعليمي أو التدريبي التخصصي، مما انعكس سلبًا على إنتاجية الإنسان العربي وابتعاده عن سلوكيات العمل الملتزمة بمبادئ الإخلاص والإتقان في أداء الواجب داخل دائرة العمل التي يعمل فيها كل إنسان في مختلف مناحي الحياة العملية في المجتمع، وبالتالي أصبح من الواجب المناداة بوقفة جادة حيال موضوع الإنسان والعودة إلى المنظور الإسلامي في التربية لإعداد جيل ملتزم صادق أمين يستطيع أن يجتهد ويخلق المعجزات بعد أن يتمكن من العلوم المختلفة وفقًا لأحدث طرق تدريسه.

إذن لو بدأنا بجدية بَعْثَ الإنسان ذي الخلق والتربية الإسلامية كأساس مهم وضروري، وزودناه بأحدث الوسائل والطرق العلمية في مجالات التخصص المختلفة لاستطعنا أن نسخِّر التنمية للإنسان وبالإنسان؛ من خلال الاجتهادات المتعددة والبحوث المختلفة المنهج والمذهب.

نستطيع الآن أن نستخلص قراءات تمثل مجموعة من الأسس للمنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وليست بالضرورة أن تكون هي كل الأسس، وكذلك لن تكون بأية حال من الأحوال أقلها نفعًا، فهي محاولة جادة لتقديم الوسط المعقول من العناوين الرئيسة للأسس

التي يمكن أن يبنى من خلالها، وبالإضافة إليها دون نقصان ما يمكن أن يجعلها أكثر مرونة من الناحية التنفيذية.

الأساس الأول: العمل الكادح، والكد باستمرار من قبل كل أفراد المجتمع من أجل التنمية، أو تثمير المال خلال الزمن وحتى قيام الساعة، هو في واقعه يمثل جوهر عملية «الاستخلاف»، والعمل المطلوب هنا هو العمل الصالح الذي تسمو به النفس، وتقوَّم به الأخلاق، وتتسع به دائرة البر والتقوى، ويحفظ به الدين البدنَ والعقلَ والمالَ والنسلَ، بمعنى آخر: العمل الذي يحقق صلاح البال بإصلاح الدين والدنيا.

الأساس الثاني: الزكاة، وهي تعمل على إعادة عدالة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، مما يساعد على زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية، وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخرى، ومن ثم يساهم ذلك في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي، وفى هذا الشأن يقرر الفقهاء بالإجماع أن القادر على الكسب بحرفته أيًا كانت إنما يعطي القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب.

الأساس الثالث: نظام الأولويات، في هذا النظام ومن خلاله يتم استخدام المال وتثميره أساسًا عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات في إطار نظام أولويات شديد الوضوح ودقيق التحديد. ويتدرج هذا

النظام بحسب الأهمية من: إنتاج وتوزيع واستهلاك الضروريات أي: الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة، فهي ضرورية لقيام حياة الناس، ولابد منها لاستقامة مصالحهم. ثم تأتي بعد ذلك الحاجيات أي: الأشياء التي يحتاج إليها الإنسان لرفع درجة الضيق والمشقة، وهى ما توصف بالحاجات الضرورية. وتأتي بعد ذلك التحسينات أي: الأشياء التي تجعل الناس في حياتهم أكثر يسرًا وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف. أي أن المنهج الإسلامي يعطي أهمية أكبر نسبيًا لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاج إليها الناس لصلاح دينهم ودنياهم، وعليه يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي.

الأساس الرابع: الترشيد التكاملي والتوازن، وفقًا لهذا المنظور وفى إطار نظام الأولويات الإسلامي وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكانات المادية؛ يتم القيام بالجهد الإنمائي على أساسٍ من التكامل والتوازن المرشد التدريجي ببذل جهد متوازٍ في جميع القطاعات.

الأساس الخامس: الاستثمار، وتقع مسؤولية تنفيذ معظمه أو جله وفقًا للمنظور الإسلامي في المقام الأول على أفراد المجتمع ووفقًا لصيغ تعامل أو تصرفات محددة تشمل المعاوضات المالية: البيع والإجارة

والاستصناع، والمشاركات وهي: العنان والمفاوضات والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة. وهذه الصيغ مبرمجة ومبسطة بصيغ مفصلة بكل الوضوح والدقة في كتب الفقه، وتقدم هذه الصيغ وتفريعاتها نماذج عملية وعادلة للاستثمار الإسلامي يمكن للمتخصصين عند الولوج فيها أن يضعوا أنظمة تنفيذية سلسة تخدم هذا المنظور، لاسيما أن المحاولات التي تمت في هذا المجال نتائجها ومردوداتها إيجابية.

الأساس السادس: التوزيع العادل، من الركائز الأساسية لهذا المنظور ركيزة «التوزيع العادل»، من أجل تحقيق واستمرار عملية التنمية، ومن هنا تم ربط معايير التوزيع بالعدالة وبالتكاتف، ومن ثم تكون النتيجة تنمية مستمرة وتوزيعًا عادلاً وحياة طيبة لكل فرد يعيش في ظل النظام الإسلامي.

الأساس السابع: السوق الإسلامية، ويقع هذا النشاط من خلال السوق الإسلامية، التي تقوم على أساس آليات المنافسة التعاونية، والتي تدفع عمليًا العدل في التعامل، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة في جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح، والرقابة والتوجيه، وليس على أساس منافسة قطع الرقاب والقطط السمان.

الأساس الثامن: الأخوة والقدوة. تمثل الأخوة إحدى دعائم المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية، كما أنها أساس من أهم أسس المجتمع المسلم، فالأخوة تعني الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن والتكامل... إلى آخر هذه المعاني والسلوكيات الإنسانية السامية، والأخوة بدون قدوة كالسفينة بدون ربان، ومن هنا كانت -ومازالت وستستمر- أهمية القدوة في كافة المستويات؛ لأنها المحرك والمنظم للمجموعات الإنسانية لتحقيق إدارة رشيدة للمجتمع تستطيع القيام بمسؤولية إعمار الأرض، ولقد بلغ رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم الرسالة وأدى الأمانة بقدرات من كانوا معه من البشر، والقدوة منهم أثر شجعهم ونمى فيهم روح القيادة، ولثقته في نفسه وبما جاء به من رسالة ربانية سامية، لم يتحاشَ نجاح قياداته، أو يغار منهم، بل كان السند لهم، الفخور بهم وبما يفعلون. من هنا نجح في إقامة الدولة النموذج في المدينة وحقق الخيرية لأمة الإسلام.

فهذه إذًا مجموعة من الوقفات الأساسية الخاطفة السريعة حول موضوع كبير مهم متشعب يحتاج لجهد مشترك ما بين رجال الاقتصاد والمتخصصين في الفقه الإسلامي، ومحاولتي في هذا الجانب هي التنبيه لأهمية هذا الموضوع، ولحقيقة أخرى وهي أننا -نحن العرب والمسلمون- سنظل تائهين اقتصاديًا بين كل الأيديولوجيات

في هذا العالم، ولن يكون لنا النجاح والتوفيق إلا بالمنظور الإسلامي. من هنا أدعو الله سبحانه وتعالى أن يهدي المختصين والعلماء وقبلهم أصحاب القرار إلى طريق الصواب: طريق القرآن والسنة المحمدية في كافة نواحي الحياة.

وفى الختام، فإن محاولتي المتواضعة هذه هي للتنبيه بأن هناك منظورًا إسلاميًا في التنمية الاقتصادية علينا التوجه إليه، والنهل من زاده العظيم، وأكرر: إن علماءنا المعاصرين المتخصصين في مجالات الاقتصاد والاجتماع تقع عليهم مسؤولية البحث والدراسة في هذا المنظور؛ لأنه أساس لا ينضب أبدًا؛ لأن مصدره كتاب الله.

والله ولي التوفيق.

المصلح لا يولد مصلحًا

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومعلمنا وقائدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم... وبعد

من طبائع البشر أن يضعف تأثير الوحي في قلوبهم بطول الأمد على عهد النبوة. ويستسلموا لشهواتهم وينساقوا وراء أهوائهم، لذلك فأن الله ينعم عليهم بما يحيى هداية النبوة فيهم، بأن يبعث منهم مجددين وأئمة ومصلحين يرثون الأنبياء بالدعوة إلى الإصلاح لما أفسده الناس ويكونون هؤلاء هم حجج الله على الخلق..

والإصلاح في أي مجال من المجالات شأن لا يحسنه أو يجيده أي أحد فله رجاله، وله مواصفات وشروط تكون فيهم -أي في المصلحين- والمصلح بالطبيعة لا يُولد مصلحًا، ولكن هناك ظروف موضوعية وقدرات شخصية تساعده على تحقيق هدفه الإصلاحي... وهو في ذلك يستجمع قواه العقلية وقدراته الفكرية للتخطيط لبرنامجه الإصلاحي وقد يظهر ذلك من خلال معايشته للأخطاء والعلاقات الظالمة في محيط المجتمع الذي يعيش فيه، وكثير من الإصلاحيين الناجحين هم من كانوا فعلاً يمارسون هذه الأخطاء، ثم تابوا إلى الله ووهبوا

علمهم وبقية حياتهم في دعوة الناس إلى إصلاح شأنهم والابتعاد عن السلوكيات غير السوية...

ولكن على أية حال؛ الإصلاحي يجب أن يكون قدوة في المهارة والمسلك لكي يقنع الناس ويهديهم إلى الصواب والانخراط في برنامجه الإصلاحي.

وأستشهد في هذا المجال بما قاله الإصلاحي الكبير المرحوم الإمام **محمد عبده** –ولد في محلة نصر بالبحيرة بمصر عام ١٨٤٩ من أب تركماني وأم مصريه ودرس وتعلم بالأزهر الشريف وأصبح مفتيًا للديار المصرية عام١٨٩٩ – عندما طلب منه أن يكتب عن نفسه ويسطر سيرته بقلمه، كتب بتواضع جم: (ما أنا ممن تكتب سيرتهم ولا ممن نترك للأجيال طريقتهم، فأنى لم أتِ لأمتي عملاً يُذكر، أنا نشأتُ كما ينشأ كل واحد من جمهور المسلمين من سكان مصر، ودخلت فيما يدخلون وارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين؛ الأول تجديد الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، والثاني هو إصلاح الشأن العربي وأوله الاهتمام بلغتنا العربية لغة القرآن والسنة).

لذلك يعد الإمام محمد عبده من أشهر رواد الإصلاح والتجديد في مصر خلال القرن التاسع عشر.

فالإصلاحي هو من يسهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود الذي أصابه لعدة قرون، ويسهم ويشارك في إيقاظ وعى الأمة نحو التحرر والانعتاق من العبودية والظلم والجور، وأن يبعث في أهله وناسه الروح الوطنية، ويحيي فيهم حب الاجتهاد والالتزام، ويحثهم على مواكبة التطورات السريعة في العلم والمعرفة ومسايرتها في حركة المجتمع وتطوره في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

على الإصلاحيين العرب المسلمين الصادقين في ليبيا وكل أنحاء الأمة العربية الإسلامية؛ أن يسعوا جميعًا إلى تأسيس توجه ومدرسة شامخة قادرة على تجديد الفكر الإسلامي الحديث تنطلق فلسفتها من الكتاب والسنة كأساس ثابت، وتسمح بالاجتهاد بما لا يتعارض معهما، وأن تنبذ الجمود والتقليد، والانتقال من الركون والكسل الذهني والفتاوى الفقهية الجامدة إلى روح ومحورية العقل في فهم الإحكام وفقًا للكتاب والسنة.

وأبرز وجوه الاجتهاد في الفقه الإسلامي وتجديد المقال في التوحيد من خلال رؤية جديدة تتجاوز الأدبيات السابقة التي كرست الخلافات بين الفرق والمذاهب الإسلامية، ليعاد الاعتبار إلى التوحيد من حيث هو مفهوم صادق يدفع بالإنسان من غياهب الظلمات والشرك والبدع إلى نور العلم والمعرفة.

إننا بحاجة إلى ثورة ليست ثورة مسلحة وإنما ثورة فكريه ومعرفية ضد احتلال العقل والفكر بجيوش الأوهام والدجل والخرافات والإيديولوجيات المستوردة الباليه المقيدة للفكر الممارسة للإرهاب والاستبداد العقلي ورفض الرأي الأخر ومبدأ الحوار وحق الناس في الشورى داخل مجتمعهم...

وإذا كان الإصلاحي سيخوض هذه المعارك، فحتمًا سيواجه العديد من الصعاب وستحاك ضده العديد من المؤامرات فسيكون له أعداء مثل ما يكون له أصدقاء، ولكن غالبًا ما يكون أعدائه هم من أصحاب السلطة المستفيدين من الوضع الثائر عليه الإصلاحي. ولكن أصدقائه غالبًا ما يكونون ممن تنادوا معه لوقوعهم تحت الاضطهاد وشعورهم بالمعاناة التي يدعو المصلح لتخليص الناس منها.

نحن في أمس الحاجة إلى الإصلاحيين الملتزمين غير الساعين بدعواهم الإصلاحية للوصول إلى السلطة، وإن عرضت عليهم يرفضونها ويستمرون في الدعوة لعملهم الإصلاحي. وهم الآن في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بدأوا يظهرون... علينا الالتفاف حولهم ودعمهم ومساعدتهم والعمل معهم لنشر هذه الصحوة العربية الإصلاحية.

وختامًا أقول لمن هم في السلطة باختلاف مواقعهم: شجعوا شبابنا للمضي قدمًا نحو الإصلاح، وأذكرهم بأن الخليفة في عصر الإسلام

الزاهر ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي وليس من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة، وليس في الإسلام أيضًا سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر. والعقيدة طور من أطوار القلوب يجب أن يكون أمرها بيد علام الغيوب فهو الذي يحاسب عليها، وليس المخلوق.

سُرّاق ... الخير

بسيط في تفكيره، مؤمن بأن الله دائمًا يقف مع الضعفاء، فقير أرهقته الديون، لم يعد قادرًا على الإنفاق على زوجته وأولاده، حتى ثمن دواء زوجته المريضة؛ لم يستطع أن يدبره، أرهقه العوز، بعد أن سأل كل الناس ولم يجد من يقرضه ليفك كربته، أخذ ورقة بيضاء وسطر عليها رسالة، طلب فيها من ربه أن يمنحه ١٠٠ دولار ليشترى دواء زوجته وأكل أولاده، وضع الرسالة في مظروف بريدي (بدون طابع بريد)، وكتب في خانة المرسل إليه: إلى الله، وفى خانة المرسل خلف المظروف كتب اسمه وعنوانه... ووضع الرسالة في صندوق البريد.

كانت هذه الرسالة مثار سخرية موظفي البريد في إحدى مدن المكسيك، كانوا يتندرون:

- مازال هناك أناس يعتقدون في مثل هذا الأسلوب من الطلب...؟!

كثيرون هم الذين كانوا يعلقون على هذه الرسالة، التي نحّوها جانبًا وانشغلوا في عملهم بمكتب البريد الرئيسي، تقدم أحدهم وقرر فتح المظروف وقراءة محتواه، لم يشعر إلا ويده تتحسس جيبه، دولار

وحيد فيه، نعم من الممكن أن يدبر أموره بدونه، سوف يتبرع به لهذا المسكين، لكن ماذا عسى أن يفعل دولار؛ والمطلوب مائة دولار، راودته فكرة، أخذ في تنفيذها، مرّ على كافة العاملين بالبريد، كانت حصيلة ما جمعه منهم ٥٠ دولارا، على الفور وضعها في ظرف وكتب عليه عنوان الرجل دون كتابة أي رسالة إرفاق، وطلب من زميله ساعي البريد بالمنطقة التي يسكن فيها صاحبنا أن يعطيه الظرف.

وبعد أن استلم صاحبنا الظرف فتحه فوجد به خمسين دولارا، فجلس وأخرج ورقة وظرفًا، وكتب إلى الله (سبحانه وتعالى) قائلاً:

– أشكرك يا ربي كل الشكر، ولكن أرجوك ألا ترسل لي مرة أخرى عن طريق البريد؛ لأن موظفي البريد لصوص سرقوا نصف المبلغ!!

هذه رواية للأديب المكسيكي " لوبيز أي فونتيس "، اقتبسها منه كاتبنا الكبير العربي المصري الأستاذ أنيس منصور، ونشرها في عموده (مواقف) بصحيفة الأهرام يوم ٧\٢\٢٠٠٩.

ومن المعروف أن الرواية وكاتبها ليس له ثقافة إسلامية، فهو من المكسيك ولا يعلم أن الله سبحانه وتعالى يستجيب إلى دعاء المحتاجين وأن اتصال العبد بربه محدد وموضح في القرآن والسنة الشريفة ولكننا بدأنا بها المقالة لأنها كانت السبب في أحياء موضوع سرقة أموال الخير في ذاكرتي، وقررت ضرورة الخوض في هذا الموضوع.

هـذه الروايـة ذكـرتني بمـا يـدور مـن احتيـال وسـرقات في مجـال المساعدات الإنسانية عندما تحدث الكوارث الطبيعيـة أو الحـروب، وقد تحصل العديد من الأفراد على ثروات طائلـة جـراء سـرقة هـذه المساعدات، ولعل تاريخ المساعدات الشعبية الليبيـة لثـوار الجزائـر وما كان يدور حولها من إشاعات في ذلك الوقت من أن بعض المسؤولين على تجميعها قد استغلوا جزءًا منها لصالحهم الشخصية.

وذكرني هذا أيضًا بما يدور الآن من حديث ونقاش حـول المسـاعدات الإنسانية العينية والمالية التي تقـدم للشـعب الفلسـطيني في الماضـي والحاضر، وما كتب حيال هذه المواضيع من تقارير سابقة أفادت (مع وجود بعض الإثباتات) أن مبالغ من المساعدات التي كانت تقـدم مـن الدول العربية للمنظمات الفلسطينية المختلفة كان بعض منها يدخل إلى الحسـابات الشخصـية لـبعض ضـعاف النفـوس مـن قيـاديّ هـذه المنظمات ليستفيدوا من عوائد استثمارها، أو ليقوموا بشراء ممتلكات منها وأسهم تجارية ويسجلونها في أوروبا بأسماء زوجاتهم وأبنائهم

إن ما يدور الآن -للأسف- في غزة من سـرقة المسـاعدات وقرصـنتها وإعادة بيعها في السوق السوداء وحرمان الشعب الفلسـطيني -الـذي يعيش المأساة- منها؛ أدى إلى تخوف كثير من المـانحين: حكومـات ومؤسسات وأفراد، من صرف مساعدات لغزة -خاصة في برامج إعادة الأعمار- لئلا يكون مصيرها مثل سابقتها التي تحدثنا عنها.

ولعلكم لا تتعجبون إن قلت لكم: إن هذا المرض المقيت انتقل أيضًا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بشؤون المساعدات الإنسانية، فما يحدث فيها من سمسرة ومنافع شخصية في أوقات الكوارث الطبيعية والحروب والصرف على اللاجئين، هو اتجار بالمساعدات، وتسهيل لتسليمها لغير مستحقيها، إنها صفقات للحصول على عمولات من الشركات التي تبيع للوكالات هذه المساعدات الإنسانية والأدوات الطبية.

وهذا الأمر دعا وشجع البعض إلى التفنن في إنشاء جمعيات اجتماعية خيرية يستغل من خلالها أصحاب الخير الذين يتبرعون لأهداف نبيلة تعلن عنها هذه الجمعية الإنسانية الخيرية وببرمجة وتخطيط متناهي الدقة يستولى بعض أصحاب ومؤسسي هذه الجمعيات على جزء من هذه الأموال لصالحهم وصالح أسرهم.

كما أن هناك نوعًا آخر من الاستغلال للمساعدات الإنسانية حيث يقوم بعض الأغنياء وكبار رجال الأعمال بإنشاء جمعيات نشطة في مجالات المجتمع المدني المختلفة، ومن خلالها يعقد المؤتمرات ويتقرب من السيدة الأولى في بلده، وزوجات وأولاد وأقارب المسؤولين وغيرهم للحصول على صفقات لشركته وعمله التجاري الأصلي.

إن هذا لعب بمصير العمل الإنساني النبيل الذي يدعو لـه المـولى عـز وجل إليه في سورة البقرة: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْـوَالَهُم باللَّيْـلِ وَالنَّهَـارِ سِـرّاً وَعَلاَنِيَـةً فَلَهُـمْ أَجْـرُهُمْ عِنـدَ رَبِّهِـمْ وَلاَ خَـوْفٌ عَلَـيْهِمْ وَلاَ هُـمْ يَحْزَنُونَ). صدق الله العظيم

وهـؤلاء النـاس لم يخرجوهـا لتـذهب للقـائمين علـى صـرفها، ولا لأولادهم وعائلاتهم،وبالتالي فالمتبرع يفقد ثقته في كل هذه المؤسسات مما يقلل؛ بل يحجب المساعدات ووصولها للمحتاجين أثناء حـدوث الكوارث الطبيعية والحروب.

وإني وإن بدأت الموضوع برواية مكسيكية إلا أنني أقدم لكم في نهايته رواية ليبية حقيقية: عندما كنت أعمل في الضمان الاجتماعي، وفـى إحدى المناسبات الاجتماعية الليبية، كنا نواسـي أحـد الأصـدقاء في وفاة قريب له، وفي خيمة المأتم حدثني رجل جالس بجانبي، لما علم أنى أعمل بالضمان الاجتماعي فقال لي:

– حرام عليكم يا أستاذ، المعاش الأساسي من زمان وهو ٣٠ دينـارا، يعني ما فكرتوش ترفعوه، أيش تعمل ٣٠ دينارًا بالله عليكم!!

– فقلت له: معلوماتك خطأ، المعاش رفع منذ ثـلاث سـنوات إلى ٦٠ دينارا، ثم رفع الآن– وكنا سنة ١٩٨١م– إلى ٩٦ دينارا.

– فقال لي متعجبًا: أنا أسكن في هذا الشارع، وجارتي عجوز تعيش وحدها في بيت عربي (مكان بالمدينة القديمة في إحدى مدننا الليبية) ومن يومين كنت أقدم لها بعض الأكل فقالت لي أن مرتبها مازال ٣٠ دينارا، وهى قريبة من هنا، وأشار بيده إلى مكان البيت.

– فقلت له: هل من الممكن أن نذهب سويًا لمقابلتها؟ فوافق.

وخرجت لنا العجوز وقالت لي: نأخذ يا وليدي مساعدات ٣٠ جنيها في الشهر، الله يبارك فيه الحاج (...) أيجبلنا كل شهر المساعدات؛ لأننا ما نعرفوش طريق المكان وبعيد علينا، وبعد سؤالي عن الأوراق قالت: إنها عند فاعل الخير الحاج، فأخذت اسمها واسم الحاج، وفى اليوم الثاني عندما راجعنا الملفات وجدنا المفاجأة أن الحاج الراجل الطيب، الذي كان وكيلاً عن ما يقرب من خمسة عجائز أو أكثر، يستلم عنهن ٩٦ دينارا، ويسلم لهن ٣٠ دينارا في كل شهر، وسيادته ينتفع بالفارق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إن الذين يسرقون أموال الزكاة والصدقات والمساعدات للفقراء والمساكين واليتامى، إنهم يتبدلون الخبيث بالطيب، وهم الذين نبهنا الله إلى عقابهم الأخروي بقوله في سورة النساء: { إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً) صدق الله العظيم.

هذا عقاب الله في الآخرة، ونريد أن نضيف تعزيزًا قانونيًا ملائمًا لهم أيضًا في الدنيا، ليكون ذلك خزيًا لهم في الدنيا وفي الآخرة.

إنها ظاهرة تحتاج فعلاً إلى وقفة جادة من المجتمع الإنساني؛ لأني أعتقد أن سرقة حق الله من هؤلاء الفقراء المحتاجين لن يسامح فيه المولى عز وجل، وينبغي أن لا نسامح فيه أيضًا متى ثبت لنا ذلك.

إننا في مجتمعنا وفي كافة المجتمعات الإنسانية علينا أن نفكر بجدية في مضاعفة العقوبات وتشديدها في مثل هذه الحالات، يعني إذا كان هناك عقوبة محددة للعمولة غير المشروعة في الأحوال العادية، فيجب أن تكون مضاعفة إذا كانت لها علاقة بعمل إنساني، استغل فيه المسؤول أموال المساعدات للحصول على مكسب مادي شخصي له أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

وأوجه نداء إلى كل المفكرين والقانونيين والاجتماعيين بالتفكير بجدية في وضع التشريعات الكفيلة بردع هؤلاء، لصوص عمل الخير، لصوص العمل الإنساني..

أليس الأمر يستحق ذلك؟